جمهورية (كانت) الاخلاقية

كلمات مفتاحية (التنوير – الأخلاق– السياسة – الدولة)

م.د. محمد سماري رحيمة الكعبي

الجامعة المستنصرية / كلية الاداب / قسم الفلسفة

E.mail:Msrk١٩٦٧@ yahoo.com

Kant's Ethical Republic

Key words(Enlightenment , Ethics , Politics , State)

Inst. Dr. Mohamed Samari Raheema Al-Kaabi

The Univ. of Mustansiriah – College of Arts – Dept. of Philosophy

E.mail : msrk١٩٦٧@yahoo.com

ملخص البحث

يُعد (كانت) ١٧٢٤-١٨٠٤ ، أحد أهم فلاسفة العصر الحديث ،وأبرز من كتب في التنوير وفي فلسفة الاخلاق ، اللتين وظفهما في الفلسفة السياسية على وجه العموم ،وفي موضوعة الدولة على وجه الخصوص.

لذلك قمنا في هذا البحث بمحاولة بيان مدى ارتباط فلسفة الاخلاق بالفلسفة السياسية وتسخيرهما في بناء الدولة عنده ،وبالاعتماد على أهم نصوصه في هذا الصدد.

وقد كانت دعوته الى تأسيس جمهورية اخلاقية امتداداً لفكرة تأسيس الجمهوريات، والمدن الفاضلة التي دعا اليها بعض الفلاسفة ، امثال افلاطون والفارابي التي لاتخلو من نوع من المثالية.

ويتفق (كانت) مع أفكار هؤلاء الفلاسفة في الإطار العام لتأسيس دولة اخلاقية توفر السعادة للافراد ، الا أنه يختلف معهم في الكثير من القضايا ، بسبب اختلاف الزمان والمكان ، وما يستتبع ذلك من اختلاف في متطلبات الحياة في كل عصر ؛ هذا فضلاً عن تطور الفكر الانساني.

وللإحاطة بموضوع البحث بمختلف جوانبه قسمناه الى مباحث ثلاثة ، تشتمل على محاور متعددة ، وعلى االنحو الاتي:

المبحث الأول : التنوير، والعلاقة بين الاخلاق والسياسة : وضمنا فيه رأي (كانت) في التنوير ، الذي يُعد الركيزة الاساسية التي استند إليها في تشكيل منظومته الفكرية ، وتشييد اغلب تصوراته في الاخلاق والسياسة والعلاقة بينهما في إطار الفلسفة السياسية ،وكذلك رأيه في علاقة الفرد بالمجتمع ،وعلاقة الافراد فيما بينهم.

المبحث الثاني : تأسيس (الدولة) الجمهورية الاخلاقية: عالجنا فيه تصور (كانت) عن نشأة الدولة ، في ضوء نظرتهِ للطبيعة الانسانية ،وحالة الطبيعة ،وتبنيه لنظرية العقد الاجتماعي التي خالف فيها تصور الفلاسفة الآخرين القائلين بها، وكذلك بّينا مواصفات الدولة التي ينبغي ان تسود بحسب رأيه.

المبحث الثالث : المجتمع المدني ومفاصلهُ الاساسية : تناولنا فيه مفهوم المجتمع المدني من وجهة نظر(كانت) والغاية من وجوده ،ومحاولة توضيح مفاصله الاساسية مثل؛ (الدستور) ،ودورهُ في الحياة العامة للافراد ، و (المواطنة) والصفات التي يجب أن يتحلى بها المواطن ؛ لتحقيق الجمهورية الاخلاقية.

Abstract

Immanuel Kant (١٧٢٤-١٨٠٤) was one of the most important modern philosophers and the most famous thinkers who wrote on enlightenment and philosophy of ethics , which he employed in his political philosophy , especially concerning state . In this research , we attempt to explain the relation between the philosophy of ethics and the philosophy of politics , and employing ethics in constructing state according to his various writings .

Kant's claim to found an ethical republic was an extension to the notion of founding utopias by some former philosophers such as Plato and Al-Farabi , which were ideal . That Kant agreed with them in the general framework of the ethical state that provides individuals with happiness , but he differed from them in many issues because of the difference in time , place and the requirements of life in addition to development of human thought .

The research is divided into three sections . In the first one " Enlightenment and the relation between ethics and politics " , we show Kant's opinion on enlightenment which was the base of his intellectual system , on which he construct most of his conceptions on ethics , politics and the relation between them in the framework of political philosophy . In addition , the relation between the individuals and society and between themselves .

In second section " Founding ethical republic (state) " , we treat with Kant's concept on the rise of state in the light of his vision to human nature and state of nature and his theory of social contact which is different from those of the other former philosophers . Also , we explain the specifications of state which should be

In third section " Civil society and its basic aspects " , we treat with the concept of civil society according to Kant , and the purpose behind it . We also explain the basic aspects of civil society such as constitution , its role in the life of the individual , citizenship and the characteristics the citizens should have to realize ethical republic .

المقدمة

لم نُقحم الاخلاق بالسياسة في بحثنا هذا ، فأننا نرى أنهُ لابد للسياسة من أن تتضمن جوانب اخلاقية ، فلا يُمكن لمجتمع ما، مهما علا شأنه، من أن يحيا دون أن يمتلك او يتحلى بمبادئ اخلاقية فاضلة ،أو قوانين عامة تنظم حياتهُ المجتمعية ،والا فأنه سيصاب بالتحلل والاندثار.

وإن من أهم المباحث الفلسفية التي يُمكن للفيلسوف أن يقوم بالتنظير لها هي المبادئ الاخلاقية المرتبطة بالسياسة ، فهي مباحث جدية ذات صلة كبيرة بمختلف نواحي حياة الانسان، وتطوره اجتماعياً واقتصادياً وعلمياً ، لكونهُ كائناً اخلاقياً في المقام الأول .

وأن فكرة تأسيس كيان مجتمعي فاضل ليست بالفكرة الجديدة في تأريخ الفكر الانساني ، فقد نادى بها الكثير من الفلاسفة، فيكاد لا يخلو عصر من العصور، أو مرحلة من مراحل عمر الانسانية من وجود فيلسوف، أو مفكر حاول التنظير لتأسيس مثل هكذا كيان .

وكان الفيلسوف (عمانوئيل كانت) ابرز من قال بهذه الفكرة في العصر الحديث ،ولانغالي اذا ما قلنا: إنّهُ كان الأهم والأفضل على مرّ التأريخ ، فقد أثرى هذا الموضوع بالجديد من الأفكار التي تنم عن عمق ورصانة منقطعة النظير استشرف فيها المستقبل ،وسبق فيها زمانه ، مؤكداً على ما ينبغي أن تكون عليه الدولة الفاضلة .وهذا هو موضوع البحث ،وقد ثبتنا أهم النتائج في خاتمة البحث.

المبحث الاول : التنوير والعلاقة بين الاخلاق والسياسة

لابد من الاشارة أولاً الى رأي (كانت) في التنوير، فهو ألاساس الذي شّيد عليه بناءهُ في الفلسفة السياسية ،حيث يتعلق الأمر بنشأة الدولة ،والمجتمع المدني ،وعلاقة الافراد فيما بينهم وعلاقتهم مع الدولة وغيرها من القضايا السياسية التي أكد فيها على استخدام العقل الذي يُعدُّ أصل فكرة التنوير ضمن منظومة التطور الانساني.

حيث يرى فيه أنه لم يظهر بالمصادفة ، بل كان بسبب الارشاد العقلي من أجل تحقيق اهداف العقل[١] .وهو ما أكدهُ في مقالته: (ماهو التنوير) ، الذي وضح فيها أهمية العقل وأثره الفعال في جميع مجالات الحياة ومنها : السياسية .

وهذا ما أكده (كانت) في كتابه الرئيس : ((نقد العقل المحض))، إذ نجد فيلسوف التنوير يُشيد بالعقل، وبعدّهُ العلّة بالنسبة لأفعال الانسان بوصفها ظاهرات ، فهذه " الافعال قد حصلت – كما يقول – لا لأنها كانت متعينة بأسباب أمبيرية ، بل لأنها كانت متعينة بمبادئ للعقل"[٢] .

فقد عُدّ التنوير معالجة الانسان للسلبية التي يحيا فيها ، بسبب عدم استخدامه لعقله ، أو الاعتماد على الآخرين في تسيير شؤونه ، فلا بد للانسان من ان يستعمل عقله بكل الاحوال[٣] ؛ لتحقيق غايات اخلاقية بالمقام الأول. وهو ما وضحهُ في ثنايا قوله : إنّ جميع الكائنات العاقلة مُحدد في فكرة العقل بغاية جماعية ، أي: يُمكن الارتقاء بالخير الأسمى بوصفهِ خيراً جماعياً[٤].أي أنه أكد على أن الانسان بوصفه كائناً عاقلاً لابد للاخلاق من أن ترتقي به لتحقيق غايات سامية تؤثر بشكل ايجابي في قضاياه السياسية ،ثمَّ في المجتمع ككل. لذا يمكن التأكيد على ان فلسفة (كانت) في الأخلاق والسياسة كل على حدة، أو كلتاهما معاً لابد من تطبيقهما للحق ومن ثمّ الانضواء تحت الأخلاقية الحسنة [٥].أي تحت ما أطلق عليه (كانت) الارادة الخيرة.

وحتى آلية الطبيعة التي تكشفها ميول المنفعة والانانية المتعارضة والمتنافرة ، يُمكن ان يتخذها العقل وسيلة لبلوغ غايته المتمثلة (بالحق) ، فالطبيعة تريد ان يكون النصر آخر الامر للحق [٦].ولابد للطبيعة من أن تخضع للاخلاق برأي (كانت) وهو ما أكدهُ بقوله : " فالانسان ظاهرة من ظواهر العالم المحسوس وهو بهذا المعنى سبب من أسباب الطبيعة ، يجب أن تخضع سببيتهُ للقوانين الامبيرية"[٧] الا ان تعاليمهُ السياسية والاخلاقية تقتضي بطاعتهما

والتحرر منهما (الحق والطبيعة) في آن واحد ، فالافراد يذعنون للحرية لكون الاخلاق ، أو الارادة الخيرة لاتكون في فعل ما ،أن لم يكن هنالك تطابق مع القانون ، بل إن احترامه وطاعته يجب ان تكون بشكل مطلق [٨].

وهذا القانون الاخلاقي القائم على العقل نجدهُ في فكرة التنوير فهو عنده ماهو. إلاّ محاولة لحماية الحرية العقلية ضد اعتناق القيم المهددة لها ؛وذلك بالاستخدام العام للعقل ليتمكن الناس من مناقشة قضايا مهمة وتوسعة معارفهم بالواجب الاخلاقي بموازاة دعم المؤسسات والنظم المجتمعية [٩]. ومؤكداً كذلك على انه لايجب ان نطلب من الاخلاق تنظيم الدولة تنظيماً صالحاً ، بل لابد للنظام السياسي الصالح تثقيف الافراد اخلاقياً [١٠]؛ لان السياسي الأخلاقي هو المثل الأعلى عندهُ ،وليس السياسي (المكيافيللي)* ، فالحكم في السياسة على الدوام للاخلاق ،وأن المبدأ السياسي الاخلاقي الاساس والمهم هو لتكن العدالة لجميع الناس[١١].

فضلاً عن أن السياسي الاخلاقي ، هو الشخص الذي يُخضع السياسة للأخلاق بدقة ، وهو وحدهُ القادر على أن يحقق حكومة الجمهورية الحقيقية [١٢] ،التي هي جمهورية اخلاقية بامتياز[١٣].

وفي ضوء ذلك مّيز (كانت) بين الواجبات الاخلاقية ،والواجبات القانونية (الشرعية) التي هي قواعد مُلزمة قانونياً مفروضة من الخارج بوساطة السلطة السياسية القانونية ، أما الواجبات الاخلاقية ، فهي تجسد مطلب التعامل مع الاخرين كغايات من خلال قيود خارجية لتأكيد إمكان استخدام العقل ،وتطبيق الواجب الكلي من خلال النظم السياسية والاجتماعية المختلفة[١٤].و(التشريع) وحدهُ يفرض هذه القيود من أجل الموازنة بين الحريات بحسب قانون كلي[١٥].

وأضفى على العلاقة بين الاخلاق والسياسة هيبة خلقية تتسم بقدسية عالية ، فإشكالية هذه العلاقة عّبر عنها في ملحق كتابه (مشروع السلام الدائم) بقاعدتين، الأولى تختص بالسياسة، والتي تقول:((كن حكيماً كالثعابين)) والثانية تختص بالاخلاق، والتي تقول : ((كن بريئاً مثل الحمائم))[١٦]. إذ اكد ذلك بقوله : " تقول السياسة " كن مستبصراً كالثعابين " ،وتضيف الاخلاق شرطاً مقّيداً : " وكن بسيطاً كالحمائم " ، فإذا لم يُمكن التوفيق بين الأمرين في مبدأ واحد، كان

هنالك حقاً خلاف بين السياسة والاخلاق ، ولكن إذا كان لابد من اجتماعها ، كانت فكرة الضد مستحيلة"[١٧].

يُفرَّق (كانت) بين السياسي الذي يحاول تطويع الأخلاق ؛ليجعلها تتلائم مع السياسة ،والسياسي الاخلاقي الذي يكون فعله السياسي معتمداً على معرفته للأخلاق والواجب[١٨]. واستخدام اسلوبه في بيان (العقل النظري) الذي من خلاله يُمكن معرفة ما هو موجود، زيادة على تبيان (العقل العملي) الذي يُمثل الارادة ،ويمثل الجانب الخلاّق والمبدع من العقل ، إذ إنّ العقل العملي هو مصدر القانون الأخلاقي ،وهو مقدم على التجربة ،ومؤكداً على تأسيس نظام اخلاقي يستند إلى " مسلمات أخلاقية" قبلية[١٩] ، فيكون بذلك قد استمد من التنوير التقدم نحو الحرية والاخلاقية ،وابتعد عن النزعة الفكرية الجافة التي تكتنفها [٢٠].

وليؤكد من جانب آخر على إمكان تقييد استعمال العقل ، من دون التأثير على فكرة التنوير الاساسية ، اذ عد هذا التقييد مجرد طاعة والتزام بالتعليمات والقوانيين التي يقرّها سير المجتمع، وضمان استمرار نظامه؛ ولضمان هذا الجانب الأخلاقي وديمومته، عمل (كانت) على تقييد استعمال العقل ؛فعلى سبيل المثال: من غير اللائق للموظف أن يفكر بخصوصياته في أثناء اداء واجبه ؛ لان ذلك يؤثر في سير الشؤون العامة التي عّينَ من أجل القيام بها ، وعدا ذلك بالإمكان ممارسة حقه في التفكير الحّر علناً وأمام الجمهور [٢١].

وهذا ما أكدهُ (كانت) بقوله : الاستخدام العلني للعقل لابد من أن يبقى حراً في جميع الأوقات ليمكن نشر التنوير بين افراد المجتمع ، أما استعمال العقل، والتفكير بشكل خاص ، فيجب ان يُقيد مع عدم الاضرار بتقدم التنوير ، فالاعمال المتصلة بالصالح العام يتطلب القيام بها نوع من الآلية التي تحتم سلبية السلوك (لسوء الطبيعة الانسانية) ، فينبغي على الحكومة توجيه الناس الى تحقيق أهداف عامة أو منعهم من تدمير هذه الاهداف ،وعليه يكون من الطبيعي عدم السماح في هذا المجال بالتفكير العقلي المستقل[٢٢]. وهذا مايدعو الى القول بأن التنوير المقّيد يؤدي الى جعل الفرد ان يكون مواطناً صالحاً وانساناً صالحاً [٢٣] ؛ فالطبيعة تسَّخر هذه الميول ؛ لتكون مساعدة للإرادة العامة ، التي تقوم بدورها أيضاً على العقل [٢٤].

المبحث الثاني: تأسيس الدولة (الجمهورية الاخلاقية)

ـ الطبيعة الانسانية

على الرغم من قول (كانت) بالطبيعة المزدوجة للانسان ، الا انهُ يُرجح شرانية هذه الطبيعة ، حيث يرى ان الانسان ليس بشرير ولا بالخير بالمطلق فما دام الانسان موجود عاقل ،وقراراتهُ تأخذ عن وعي لذا فلديه قوة السلوك غير الاخلاقي. وهو ما اكده في قوله : ان الانسان لا هو بالخير ولا بالشرير ، وقد يكون احدهما متعادل مع الاخر في شطر منه او شرير في الشطر الاخر [٢٥].ويؤكد (كانت) بالميل نحو الشر في الطبيعة الانسانية ،ولكن يعدّهُ (إنحرافاً) عن القانون الخلقي ، ظرفي أو أصيل لافرق هنا[٢٦] . (يُمكن القول أن هذه مشكلة معقدة في فلسفة (كانت) الاخلاقية لامجال للخوض فيها بأسهاب ، هنا).

ولكن الرأي الغالب عنده ، هو أن في طبيعة الانسان شراً اصيلاً فيقوم بتزيين الحكم الاخلاقي بتغليب دوافع خارجية على القانون الاخلاقي الموجود فيه ، ومرجع ذلك الى حب الذات [٢٧].

على الرغم من تأكيده على طبيعة الانسان الشريرة إلاّ أنّه يقُّر بوجود واعز اخلاقي يؤثر في الاتجاه المغاير يتغلب عليه والذي أكدهُ بقوله: ان في الانسان استعداد أخلاقي يدفعه للتغلب على مبدأ الشر الكامن فيه [٢٨]، فالطبيعة الانسانية شريرة في الأصل ، الا أن هنالك بذرة من الخير يُمكن تنميتها لتتغلب على مبدأ الشر المتأصل ،وذلك بأن يصبح الانسان حُراً ويحيا على وفق العدالة فيتخلص الانسان من عبودية قانون الخطيئة للحفاظ على فكرة الحرية [٢٩].

ولايُمكن للطبيعة الانسانية مقاومة الخير والحق ؛ لان أوامر العقل تتضمن احترام الحقوق الأساسية للإنسان، وترفض القوة والاكراه ، فالانسان مشتت بين عقله وميوله وغرائزه ، فيطالب بالقانون المقيَّد للحرية بعقله ، إلاّ أن غرائزه تدعوه الى التمرد على القانون ، فما الحلّ في ضوء هذه الثنائية [٣٠]. اذ لايمكن ان يسمى انساناً ما شريراً ، لأنهُ يقوم بأفعال مشينة اي: تكون مناقضة للقانون ، إنّما ذلك يكون من أجل أن هذه الافعال تقوم على مسلمات سيئة [٣١]. هذا ما عّبر عنه (كانت) وتبناه في أُطروحته هذه، وتأكيده على أن طبيعة الانسان الشريرة لاتقف حائلاً

دون قيام حكومة القانون؛ لان العقل حين يقود الانسان يحد ويقيد من الطبيعة الانانية لهُ، وبأمكانه وان كان في مجتمع سيء تخطي المشاكل التي تمنع قيام الدولة الاخلاقية.

– حالة الطبيعة

حالة الطبيعة هي مرحلة تسبق قيام الدولة ،وقد عدّها بعض الفلاسفة حالة سلم وأمان ، والبعض الاخر عدها حالة حرب وعنف وتنطوي على مختلف انواع السوء.وهو ما ذهب اليه (كانت) الذي يرى انها تتسم بحرب الجميع ضد الجميع ويستشري فيها الفساد الاخلاقي من حقد وظلم وفوضى وانعدام القانون [٣٢]. وهو ما اكد عليه بقوله : فحالة السلم بين الناس ليست بحالة الفطرة الاولى ، بل إنّ الحالة الفطرية هي حالة الحرب، وإنّ لم تكن معلنة فهي في الاقل تنطوي على تهديد بالعدوان الدائم [٣٣].

وكان (كانت) شديد الانتقاد لفلاسفة العقد الاجتماعي الذين تحدثوا عن ((حالة الطبيعة المزعومة)) كما يقول ، توكيداً على أن الطبيعة الانسانية يُمكن أن تُعرف على نحو أفضل في حالة (التمدن) [٣٤].

وقد قّسم (كانت) حالة الطبيعة على نوعين : الأولى حالة الطبيعة القانونية ،والثانية حالة الطبيعة الاخلاقية ، لايخضع الافراد فيهما لأي تأثير خارجي ،ويكون كل فرد قاضٍ على نفسه ، فلا وجود فيها لحاكم بيده سلطة تلزم الناس على تطبيق القانون؛ ليكون واجباً ويكون ممارسة عامة [٣٥].

فالفكرة الكانتية تقوم على التمييز الذي يقيمه النص الكانتي بين (حالة الطبيعة الحقوقية) و(حالة الطبيعة الاخلاقية) .حيث يقول إنهُ : ((في الحالتين كل يسن قانونهُ بنفسه))[٣٦].

ويكون كل امرئ قاضياً على نفسهِ ، الا أن المِشّرع السياسي يفرض قوانينه (بالإكراه) على الافراد ،وهذا يُوقع في التناقض ، لذلك يقول (كانت) : " بأنهُ لايجب على هذه الجماعة السياسية ان تُكره مواطنيها على الدخول في جماعة اخلاقية سيكون تناقضاً في الالفاظ " [٣٧].

ويوضح (كانت) كلتا الحالتين بنص آخر بقولهِ : إنّ حالة الطبيعة القانونية هي حالة حرب لكل انسان ضد كل انسان ،وحالة الطبيعة الاخلاقية هي ايضاُ حالة معاداة لاتنقطع عن الشر الذي يصادفنا فيه ، إذ إن كل فرد يُفسد استعدادهُ الخلقي للآخرين بشكل متبادل [٣٨]. ومع ذلك لايمكن ان يُوصف أيّ من الأفراد المتقاتلين في حالة الطبيعة بالجور بحسب رأيه إذ قال :

"وفي هذا الطور لا يُقال على أحد الطرفين إنّهُ جائر ؛ لأن مثل هذا الوصف يفترض صدور حكم قضائي من قبل ، بل إن نتيجة المعركة هي تفصل في الامر ، وهي ايضاً التي تقرر في اي جانب يوجد الحق " (٣٩).

وبما ان الناس يستعملون القوة بديلاً عن الحق في أغلب الأحيان، فهم بذلك يعيشون حالة اللا أمن في هذه الحال . الا أنهُ يرى أن استخدام القوة والحرب من الوسائل السيئة فهي وسيلة تعسة يلجأ اليها المرء مضطراً بقوة القانون (٤٠).

ومع ذلك يستشرف (كانت) نتيجة مهمة ، إذ يرى أن السلبية الموجودة في حالة الطبيعة هي التي تُحّفز الناس على تطوير إمكان قيام الدولة والمجتمع المدني . اي الاعتماد على الرغبات والغرائز المجبول عليها الانسان في طبيعته كي يطور واقعهُ ؛ لينظم القوانين العقلانية والمجتمع المدني (٤١) ، فما يحمله الانسان من غرائز فطرية تتجاذب في حالة الطبيعة، وهي ساحة الاختلاط بين الناس ، يتجه فيها كل فرد لاشباع نوازعه ، فيكون العداء مستعراً ، بحيث يهدد الانسانية ،وهو ما أُطلق عليه بحالة المؤانسة ، أو العشرة غير الاجتماعية ، كل ذلك ناتج عن رغبة الانسان الكامنة ، في السير على هواه ، ولكن الحنين الطبيعي للسلم يُحتم على كل انسان الحد من الخطر الذي هو فيه ، فيسخر طاقاته للمحافظة على حياته ،ومن ثم يخلق نظاماً اجتماعياً يُحكمه القانون (٤٢).

فحالة المؤانسة ، أو العشرة غير الطبيعية هي في الحقيقة عطاء الطبيعة ؛ ليكون رد الفعل عليها ، تحقيق البقاء ، وايجاد حالة من الرقي للحياة ، لاتوفير الأمن فقط(٤٣).

وهذا الرأي متضمن في قوله: نحن ليس لدينا واجب خاص للانسان إتجاه الانسان ، بل نعني الارتقاء بالخير الأسمى كونه خيراً جماعياً (٤٤). وعليه فإن حالة الطبيعة تؤدي الى خلق واجب من نوع خاص ، ليس بواجب الانسان إتجاه نفسه، أو إتجاه الآخر فحسب ، بل إنه واجب الانسانية إتجاه نفسها (٤٥). إذ إن الاخلاق الحق تزدري حالة الطبيعة وما فيها من سوء ؛ لذا فهي تحاول التخلص منها من خلال تأسيس دولة قانونية تكبح الميول السيئة لدى الافراد (٤٦).

– العقد الاجتماعي

يختلف تصور (كانت) للعقد الاجتماعي جذرياً عن تصور أغلب الفلاسفة الذين تبنّوا هذه النظرية. فهو يرى أن العقد الاجتماعي ينبثق من الإرادة العامة لأعضاء المجتمع المؤسسين للحكومة المدنية ، على أساس الرضا والقبول والقناعة كفكرة أخلاقية، وهي فكرة محورية لإقامة النظام المدني (٤٧) ، فالشرط الأول لتحقيق هذا الامر هو توفير حرية الإرادة ،والذي يكون تطوراً ضرورياً في حالة الطبيعة ، بوصفه خطوة أولى (٤٨). فمن اجل تحقيق الخير الاخلاقي الاسمى ، يجب اتحاد الاشخاص، لاقامة تجمع من الناس ذوي نوايا حسنة ،وليس من خلال سعي الفرد نحو كماله الخلقي الخاص (٤٩).

اذن، فإنّ أول ما يتطلبه قيام العقد الاجتماعي هو حرية الإرادة ،على أساس أن الافراد بمجموعهم يجب أن يرغبوا في ذلك، لتأكيد الاخلاقية في انفسهم، والحرية ناتج عن تطور ضروري عن حالة الطبيعة.

والإرادة الحّرة للافراد هي التي تقوم بالتأسيس لنشأة العقد الاجتماعي الذي يستند عند (كانت) الى الاقتراح والموافقة والتعهد والقبول ،واذا ماتخطى العقد مرحلة الاقتراح ، فلا يُمكن بعدها نقضه ؛ لأنه بعد ذلك يكون واجب التطبيق من (الناحية الاخلاقية) و(القانونية) ، فنقضه يكون بالدرجة الأساس عملاً غير أخلاقي ، أما التركيز على أهمية الجانب القانوني فإنما يعود الى عدم الثقة واللا أمن الذين يؤديان بدورهما الى السقوط والدمار ،وهكذا فالالتزام بالعقد عند (كانت) هو أصلاً التزام اخلاقي بعيد عن النفعية (٥٠).

وبذلك يغير (كانت) فكرة اللجوء الى العقد الاجتماعي ،القريبة من فكرة (روسو)، فلم يعد الأمر أبداً ضرباً من الفرضية التأريخية بل هي (فكرة للعقل) تؤلف الاساس المشروع للسلطة العامة (٥١).

العقد الاجتماعي ، بنظر (كانت) يُعبر عن الحرية الاجتماعية المتساوية ،وفيه يجد الجميع حقه في أن يعيش في مجتمع مدني عادل . فهو ليس عقداً تأريخياً ينتقل بموجبه الانسان من حالة الطبيعة الى الحالة الاجتماعية لأسباب سياسية ،وما الى ذلك ، إنّما هو بنظره ، فكرة عقلية ،أي فكرة مثال يقود الناس الى أن يعملوا تحت حكم القانون ،ولهذا فإن (كانت) يُضمن عقدهُ الاجتماعي مبدأ أخلاقياً واضحاً (٥٢) .

وعليه يُمكن القول ان الواعز الاخلاقي هو الذي يحفز الافراد للالتزام بالعقد، وتنفيذه كما يرى (كانت) الذي لم يُغفل الواعز القانوني فضلاً عن ذلك.

وبما ان العقد الاجتماعي لايقوم على المنفعة ، بل يقوم على مبدأ عقلي(اخلاقي) ، لذلك فهو محصلة لعقلانية الانسان ، لهذا من الواجب الاعتماد على الوجدان الاخلاقي ، لكونهِ مُسلمة قبلية للعقل المحض ، ومع ذلك ، فلا يُمكن للانسان الاعتماد على الأساس الاخلاقي وحده لتنفيذ العقد ، بل يتطلب الامر حماية قانونية تُلزم المتخلفين عنه ، باستخدام القوة ضده في ضوء القانون (٥٣).

ولايعني ذلك ارغام الناس على الدخول في العقد الاجتماعي ، إذ إنّ استخدام القوة يكون بعد قبولهم (بالعقد) وبعد تأسيس الدولة ، اما قبل الشروع بالموافقه عليه ، فلا يمكن إرغام أحدٍ على ذلك.

وعلى هذا النحو يجد جميع المواطنين أنفسهم في حالة طبيعية اخلاقية بامكانهم البقاء فيها ، فالمواطن له حق البقاء حراً على ان يكون شريكاً مع الاخرين في اتحاد اخلاقي، أو البقاء في حالة الطبيعة(٥٤).

الا انه لايُمكن اغفال الجانب القانوني الذي تقوم عليه نظرية الدولة عندهُ، فالانتقال من حالة الطبيعة ، (حالة الحرب) الى الحالة القانونية (حالة السلم) يكون اعتماداً على (العقل) والذي يُعّد المؤسس الفعلي للدولة المحبة للسلام (٥٥).

وزيادة على ما تقدّم فهو يؤكد أيضاً على (الحرية) وتناغمها مع السلطة اذ يرى ان حالة الحرية الخارجية الخالية من القانون ، هي حالة ظلم وحرب ولابد من الخروج عنها؛ للدخول في حالة مدنية سياسية ،وان حالة الطبيعة الاخلاقية انما هي حالة سعادة عمومية متبادلة لمبادئ الفضيلة ،وهي حالة فقدان باطني للآداب الحميدة ، يجب الخروج منها (٥٦).

فليس هنالك من بديل عن الدولة والمجتمع المدني المؤسس في ضوء العقد الاجتماعي ، الا الفوضى ، فالانسان مجبر اخلاقياً على عبور مرحلة حالة الطبيعة ، فيؤسس (كانت) الدولة بذلك على أساس القانون المتمثل بالعقد الاجتماعي ،وعلى الأخلاق المتمثل برفض حالة الطبيعة. لذلك أكد على أنّهُ" يجب على الانسان ان يخرج من حالة الطبيعة اللاخلاقية من اجل ان يصبح عضواً في الجماعة الاخلاقية "(٥٧).

وليكمل الفكرة ذاتها بقوله : " لذلك فإن جمهوراً من الناس الذين توحدوا لهذه الغاية لا يمكن ان يُسمى بعد الجماعة الاخلاقية ذاتها بل فقط مجتمع خاص ، يسعى الى تحقيق الاجماع مع كل البشر من اجل ارساء كل اخلاقي مطلق" [٥٨].

لقد دافع (كانت) عن نظرية العقد الاجتماعي ، وكان يعتقد أنهُ " أسس ، للمرة الأولى ، حق المواطنين بالاستقلال" و " المواطنة بنظره ، ينبغي أن تكون هدفاً مشروعاً لجميع الناس في المجتمع المدني ،والمواطن في هذا المجتمع يجب أن يكون سيد نفسه ،وأن لا يُدين بحياته الى أي شخص آخر ،وقد عّبر (كانت) عن هذا بعبارة دقيقة مفادها قوله : ، إنّ للفرد " شخصية مدنية" ، وأكد على أن هذه الشخصية المدنية تقوم على فكرة الاستقلال ، واستقلالنا يتبين ، بل ويتحقق ، في مشاركتنا في ممارسة سلطة الدولة وذلك من خلال صناعة القوانين أو دعمها[٥٩] .

ـ الدولة (الجمهورية الاخلاقية)

الدولة عند (كانت) تكون من اتحاد مجموعة افراد في ظل القانون [٦٠] ،فهو يؤمن بالشكل العقلي للدولة ،مقابل الاشكال الاخرى المستبعدة من قبله ، كاوتقراطية التي يسود فيها فرد واحد ، او الأرستقراطية التي تكون فيها السلطة بيد عدد من الأفراد، أو الديمقراطية التي يحكم فيها مجموع الشعب بشكل، أو آخر ، فهذه الاشكال بحسب رأيه تجريبية لوائحية تعمل على اخضاع الشعب ، اما الشكل الذي تّبناه ، فهو الذي يجعل من الحرية مبدأ وشرطاً ضرورياً للمعنى الحقيقي للدولة ،والذي حددهُ بالنظام الجمهوري ، فهو النظام الوحيد الدائم الذي يسود فيه القانون بذاته، ولا يتوقف الحكم فيه على شخص بعينه ،ومن خلال هذا النظام يُمكن اعطاء كل ذي حق حقه[٦١].

ويجب ان يكون مؤسس الدولة، او الجمهورية الاخلاقية، شخصاً أخلاقياً يتحلّى بالقيم الخَّيرة ؛ لأن القيام بتأسيس أي شكل آخر من أشكال نظم حكم الدولة غير النظام الجمهوري يكون مناقضاً لفكرة العقد الاجتماعي ؛ لأن الافراد يضعون جميع اراداتهم في هذا النظام طوعاً في ارادة عامة تتجلى فيها ،ويرى ايضاً انهُ النظام الوحيد الذي يستحق عنوان الحكومة المدنية،

حيث ينصاع فيه الجميع للقانون ويكون لكل فرد فيه الحق باختيار الطريق المؤدي لسعادته ؛ ليقف هذا النظام الى جانب الحق ،والحرية ،والعدالة [٦٢].

فالدولة الجمهورية عندهُ هي الدولة التي تعارض بطبيعتها الاستبداد [٦٣]؛ لذلك يقول : "يجب ان يكون دستور المدينة في كل دولة دستوراً جمهورياً"[٦٤]. فلا نجاة من وضع حالة الطبيعة السيء، الا بتأسيس مجتمع منظم يتطور باطّراد للمحافظة على الاخلاقية ،ويكافح الشر ودوافعه ، فالخير الأخلاقي الأسمى لا يتحقق إلاّ بالاتحاد في كل شامل بين أفراد ذوي نيات حسنة ،وهذا الاتحاد لا يتحقق الا في جمهورية كلية مؤسسة على قوانين الفضيلة [٦٥].

إذ إنّ الدولة يمكنها ان تحكم جمهوريا ، متى ما أصبح الشعب قادراً على التأثر في فكرة سلطان القانون وحده، وأن يساهم بتشريعه الذي يقوم أصلاً على فكرة الحق [٦٦]؛ وهو الأخلاق أي : إنّ القانون قائم على الاخلاق، وبذلك تتضح فكرة (كانت) بهذا الصدد ، الذي يؤكد فيها على ان نشأة الدولة إنما تكون بسبب التطور الاخلاقي للانسانية.

إنّ حتمية التطور تجعل جميع عوامل الحياة الانسانية تؤدي الى العقلانية ،ومن ثمّ الوصول الى الحرية المتساوية ؛ لذلك فإنّ خير المصلحة الذاتية يساهم في التقدم الأوسع الذي يجعل (الحرية المتساوية والحقوق التي صنعهما ممكنة)[٦٧].

ومشكلة انشاء دولة ليست بالأمر الصعب ، حتى لقوم من الشياطين على ان يكونوا من الاذكياء [٦٨]. فالانسان عند (كانت) موجود عاقل وبوسعه التخطيط لتحقيق مجتمع مدني ، ثَم يحكم هذا المجتمع ، حتى إن كان الفرد غير صالح أخلاقياً في هذا المجتمع ، إلاّ أنهُ سيكون مجبراً لأن يكون مواطناً صالحاً [٦٩].

فيقول في ذلك :" يكفي لتنظيم الدولة تنظيماً حسناً ، أن تتألف القوى البشرية تألفاً يجعل بعضها يحد من الاثار البغيضة لبعضها الآخر ، أو يقضي عليها قضاء تاماً ، بحيث تكون النتيجة مرضاة العقل وزوال تلك الاثار ،ويصبح كل امرئ مجبراً على ان يكون مواطناً صالحاً ان لم يسعه ان يكون حميد الأخلاق "[٧٠]. فسيطرة مبدأ الخير لايمكن ان يتحقق الا بإقرار وتنمية مجتمع مؤسس على الفضيلة وقوانينها حيث يفرض العقل في ضوء ذلك على الناس تلك القوانين[٧١].

اذ ليس المراد إصلاح الناس اخلاقياً. بل استخدام آلية الطبيعة لتوجيه الاستعداد المتعارض عند الناس لجعلهم يلتزمون بالخضوع لقوانين قاهرة ، من أجل إنشاء حالة سليمة تقوم على احترام القوانين [٧٢]. على ذلك فأن الشكل الكانتي العقلي للدولة ، هو النظام الجمهوري ، فهو نظام يبقى مستمراً ، وإنْ تعاقب الحكام المختلفون عليه ، ويمتاز بمبدأ التمثيل النيابي ومبدأ فصل السلطات [٧٣].

ولا يغفل(كانت) أثر القومية في تأسيس النظام الجمهوري . إذ يرى أنّ القومية هي (الإرادة العامة) التي تجمع أفراد الشعب ، فإذا ما تمثل الشعب في أي هيئة ، فلا بد من أن تُمثل هذه الهيئة (روح القومية) بشكل ارادة عامة ،وأن اي تشريع مستمد منها يُمثل مجموع الشعب ويؤدي إلى إيجاد قوانين صحيحة كاملة مؤداها اشاعة السلام ،ونبذ الحرب ،وبهذا جمع بين الفكرة القومية والنظام الجمهوري والسلام العالمي [٧٤].

ويقرر (كانت) انهُ عندما تكون الجماعة جماعة اخلاقية ، فلا يُمكن للشعب أن يكون هو المشرّع ، أما عندما تكون الجماعة جماعة حقوقية فإن الشعب هو المشرع [٧٥].

ويؤكد ايضاً على أنهُ يجب ان يخضع جميع افراد الشعب لتشريع عام لتكوين جماعة اخلاقية اي الخضوع لقوانين مشتركة مشرعة من قبل موجود عالم بخفايا القلوب اي انها مشرعة من قبل الله الذي هو الحاكم الاخلاقي للكون [٧٦]. فيقول في ذلك : " فلا يُمكن تصور جماعة اخلاقية الا بوصفها شعباً تحت أوامر إلهية بمعنى بوصفها شعبَ الله وبلا ريب طبقاً لقوانين الفضيلة" [٧٧].

المبحث الثالث: **المجتمع المدني ومفاصلهُ الاساسية عند (كانت)**

ـ المجتمع المدني

المجتمع المدني عند (كانت) يعني تأسيس حكومة قانونية قوية ، يتمتع الشعب فيها بالحقوق الطبيعية ،ويستطيع الناس فيها ايجاد سند اساسي للدفاع عن حقوقهم ، على المستوى الفردي والمجتمعي ، وتستطيع الحكومة المدنية الدفاع عن الحقوق الاساسية للشعب في ضوء القانون (٧٨).لأن الغاية الاساسية من نشأة المجتمع المدني ، عنده ، هي وضع قوانين منظَّمة للحياة ، للحد من طبيعة الانسان الانانية، والمحافظة على هيكلية النظام المدني ،وتأسيس حياة قائمة على احترام الاخرين ، وهذه فضيلة مدنية أساسية ، تتجسد في المجتمع بوجود دستور ونظام صالح يدعمهُ ،ويدعم هذا النظام (٧٩). وهذا ما دعاه للتسائل عن الحالة المدنية القانونية اي السياسية في علاقة البشر فيما بينهم ، اذ ما وجدوا في جماعة ، تحت احكام قانونية عمومية ،والتي يصفها بأنها احكام قسرية لذلك يقول ان الحالة المدنية الاخلاقية هي تلك التي يكون الناس فيها متحدين تحت قوانين خالية من القسر اي قوانين مجردة للفضيلة (٨٠). وان ترك حالة الطبيعة هو الوضع الطبيعي ،وان اختيار العيش في مجتمع مدني ، ما هو الا تعبير عن الانصياع للقانون والمقيد لهم ، فهو الانتقالة من الاضطراب والفوضى والعنف الى حدود المدنية ،وأن التحول الى المجتمع المدني والتمتع بحقوق المواطنة يُلزم الافراد بطاعة القانون بجميع مؤسساته. فهي آليات تمنح الافراد قدرة حماية حقوقهم ،واذا ما كان كل فرد يحيا على هواه ، فهو مدعاة لعدم تحقيق مجتمع مدني ، الذي هو إطار عام يساعد على تحقيق الاخلاق أو مساعدة العقل العلمي في بناء المجتمع المدني على أساس تسويغ المبدأ الاخلاقي بمعاملة الافراد بوصفها غايات (٨١).

وهذا ما اكده بقوله : " اذا كان يجب على جماعة اخلاقية ان ترى النور ، فأنه ينبغي على كل الافراد ان يكونوا خاضعين الى تشريع عمومي وينبغي ان يكون من الممكن ان يُنظر الى كل القوانين التي تربط بينهم بأعتبارها آوامر ووصايا من مشرع عام للجماعة" (٨٢).

إن الطبيعة تحفز الناس على تجاوز حالة الطبيعة ؛ لتأسيس مجتمع مدني قائم على القانون ،وبالاستناد إلى مبدأ الحرية ، التي من خلالها ينسق بين الافراد للدفاع عن حدودها من اجل الدفاع عن اهدافها بنجاح لتكون مهمة تأسيس المجتمع المدني اسمى وظيفة اناطتها

الطبيعة بالانسان وليتمتع فيها الانسان بأرقى مستويات الحرية في ظل الدستور ،وخلاف ذلك تكون الفوضى والحرية الوحشية (٨٣).

وهكذا يكون الناس على درجة كافية من (التنوير) وتقدير اهمية تشكيل مجتمع (الكل الاخلاقي) ، اي يكون الانسان في مجتمع لاتهديد فيه من لدن الاخرين ، لينتقل الناس من رحمة الاخر في حالة الطبيعة الى العيش في جماعات تلتزم بالمحافظة على الاوامر الاخلاقية واحترام القيم التي تحمي حرية الاخرين ، لتكون (الحرية المدنية) بعيدة عن التعدي ،والا فإن العواقب السيئة تهددهم في كل لحظة(٨٤). فأساس الحرية هو الانصياع للعقل الذي اطلق عليه (كانت) نظام العقلانية العملية ، فتكون الحرية في ضوء ذلك استقلالية الارادة تجاه كل قانون باستثناء القانون الاخلاقي (٨٥). ويطلق على المجتمع القائم على التشريع الاخلاقي للعقل تسمية (المجتمع الاخلاقي) الذي يقوم في جماعة سياسية ومبادئه الفاضلة ، فهو يقابل حالة الطبيعة ، لذا فأن لهُ شكلاً وتركيباً متميزاً عن المجتمع المدني القانوني ،وان المجتمع السياسي القانوني المدني يقوم على العلاقة بين الناس بعضهم مع البعض الاخر ،ويخضعون لقوانين النظام العام المفروض قسراً ،ويقابل حالة الطبيعة على اساس القانون (٨٦).

ومن خلال التنوير ،وبوجود المجتمع المدني ، فإن الاستعمال العام للعقل يكون طبيعياً ، فيجعل التنوير التعقل العام جزءاً من مظهر الناس في حياتهم الخاصة وان بقوا في اطار المصلحة الذاتية (٨٧). وان المجتمع السياسي ليس لهُ من علاقة بالمجتمع الاخلاقي ، الذي ليس لهُ من وجود الا في جماعة اخلاقية بشكل تام للجنس البشري الذي يسري فيه كمثل اعلى للانسانية بأجمعها (٨٨). فأن واجبات الفضيلة تهم البشرية بأجمعها لذا يكون مفهوم الجماعة الاخلاقية متعلق بشكل دائم بالمثل الأ على عند البشر وهو ما يميز مفهوم الجماعة السياسية(٨٩) ؛ ليكمل (كانت) هذه الفكرة بقوله : " لذلك فإن جمهوراً من الناس الذين توحدوا لهذه الغاية لا يمكن ان يسمى بعد الجماعة الاخلاقية ذاتها ، بل فقط مجتمع خاص ، يسعى الى تحقيق الاجماع مع كل البشر من أجل ارساء كل اخلاقي مطلق"(٩٠).

ومن بين الاهداف التي يقرها العقل لتحقيق السلام ما يراه في ان الكف عن الحرب ليس بكاف لتحقيق ذلك إذ قال : " اذن فينبغي اقرار حالة السلام ، ذلك ان الكف عن الحرب ليس بضمان للسلام" [٩١].

إذ إنّ الضامن الرئيس لتحقيق السلام هو وجود المجتمع المدني ، الذي بانتفائه يُلغى حق الفرد في الأمن والملكية ، فلا وجود للحرية والأمن والملكية الا بوجود حكومة قانونية ، أي: لا بد من استعمال القوة لكل من يهدد آمن الاخرين ،واخضاعه للقانون بوجود (روح الحرية) ، أي: الاقتناع التام بالدليل والبرهان بفلسفة استخدام القوة ، فالطاعة المفتقرة لوجود روح الحرية تُيسر تأسيس منظمات سرية تعمل بنشاطات تهدد الامن[٩٢].لذلك من الواجب أن يُصبح الأفراد على درجة كافية من التنوير؛ لفهم أهمية حياتهم في المجتمع المدني ،وتكون النتيجة تلك الرغبة التامة في إظهار ولائهم للقوانين والنظم التي تحمي حقوق جميعهم بالتساوي ،وهنا يرى المجتمع المدني بوصفه البيئة التي يميل الأفراد فيها الى العقل بعيداً عن المصلحة الذاتية بإرادتهم ،ويحافظ الجميع على القانون الاخلاقي ؛ لان المجتمع المدني يُعبر عن النظام الاخلاقي [٩٣]، ولان للمجتمع المدني مضمون أخلاقي ؛ فهو ذلك الاحترام للحقوق الذي يؤسس للحرية وللكرامة ،والابتعاد عن الانفعال وعدم الانسجام والحرب ، فلا بد من السير نحو (عمل إرادة خيرة) إرادة اخلاقية[٩٤]، فالأفراد غير المستقيمين يُدركون تماماً ان الطبيعة تأخذ مجراها بجعلهم يخضعون لحقائق الأخلاق والعقل [٩٥].

إذ إن : " تأسيس شعب الله الخلقي ، انما هو بذلك عمل لايُمكن لنا ان ننتظر تحقيقه من جهة البشر ، بل فقط من الله ذاته "[٩٦] وان عدم الانسجام هو ما يخالف طبيعة الطبيعة ورغبات الانسان ، فالطبيعة تضغط بالاتجاه الذي يؤدي الى تحقيق الانسجام من الناحية القانونية والسياسية؛ لأن المجتمع المدني يُخلق من حالة الطبيعة ، كما ان النظام يُخلق من الفوضى ،ويُخلق السلام من الحرب؛ لذلك يكون العداء والحرية الطبيعية موجودين في المجتمع المدني ،والنظام الذي يحفظ الحرية في المجتمع المدني هو من الذي يحقق التناسق بين حرية كل انسان مع الاخر عن طريق المؤسسات مع استبعاد العنف [٩٧].

وزيادة على ذلك ،وبالرغم من تأسيس المجتمع المدني ، لايستطيع الناس القضاء على أنانيتهم ، فيلجؤون لتعيين سيد والخضوع لهُ ، كونهُ يُمثل عنصر الالزام في تطبيق القوانين التي لهم بها حاجة [٩٨].

ـ الدستور ومجتمع الغايات

عاصر (كانت) النظام البروسي الاستبدادي ؛ لذا يُمكن تقدير مدى جرأته في طرح الآراء الخاصة بالجمهورية ، فقد عدّ الملّكية أساس كل الاخطاء والجمود الذي يُصيب الأمم ، فدعا الى قيام دستور ليس فيه امتيازات لأي أحد على الآخر ، بل يقوم على المساواة بين الجميع ، فبعد نشوب الثورة الفرنسية ، وفي عام ١٧٩٥ أصدر كتابه (مشروع للسلام الدائم) ، أكد فيه ضرورة تحرير أوربا من أنظمتها الاستبدادية، واستبدالها بأنظمة (جمهورية) على غرار فرنسا ،وأكد ضرورة قيام نظام دولي يرتكز على الديمقراطية ،ويبتعد عن كل أشكال العبودية والاستغلال ويُكرّس طاقته للسلام[٩٩].

فهو يرى : " أن الدستور الجمهوري فضلاً عن صفاء مصدره ،من حيث إنهُ مستمد من المنبع الخالص الذي تنبع منهُ فكرة (الحق) ، يمتاز بأنه يُرينا في الأفق البعيد النتيجة التي ترنو اليها أبصارنا أعني السلام الدائم "[١٠٠].

وما دام المجتمع يتأسس على القوانين ، فإن استقراره يكون بوجود الدستور ،ويكون مدعوماً بتأمين حقوق جميع الناس ، فبوجود المجتمع المدني والدولة يكون إعلاء القوانين [١٠١]. التي تمثل الدستور وهو الوحيد القادر على نشر العدالة في المجتمع من خلال التأكيد على تحقيق حقوق الانسان ؛لذا فإن مصدر الدستور هو العقد الابتدائي ،وهو الاساس لجميع القوانين[١٠٢].

وقد أكد هذه الفكرة التي حددها بالدستور الجمهوري بقوله : " إنّ الدستور الوحيد المستمد من فكرة العقد الأصلي التي يجب أن يقوم عليها كل تشريع قانوني لشعب من الشعوب هو الدستور الجمهوري ؛ وذلك لانهُ قائم على مبدأ الحرية الذي يعتنقه أعضاء جماعةٍ ما من حيث هم أفراد ، على مبادئ (تبعية) الجميع لتشريع واحد مشترك " [١٠٣].

إذ إنّ النظام الجمهوري القائم على مبدأ (الحرية) يكون فيه الاحساس بالواجب برهان على حرية إرادة الانسان ، فلا يُمكن إدراك مفهومٍ ما ، مالم نكن أحراراً ، لان افعالنا الخارجية ما هي

إلاّ رموز، أو مظاهر تعبر عن الشعور الداخلي الخاضع للمكان المحقق في عالم التجربة ، فيقوم الدستور الجمهوري على مبادئ انضواء الجميع تحت تشريع وعلى المساواة بين المواطنين أيضاً ،وبذلك يكون هذا الدستور ، الاصل لجميع الدساتير المدنية [١٠٤].

إلاّ أنهُ من جانب آخر يرى : انهُ من أجل ديمومة الدولة المدنية ضرورة تقييد حرية كل فرد بالشروط التي تحتها يُمكن لها أن توجد مع حرية كل فرد آخر بحسب (قانون كلي) ،وهو الارادة العامة التي من شأنها أن تضع ((إكراهاً خارجياً شرعياً)) [١٠٥].

ويتحدث (كانت) عن دستورين ، دستور أخلاقي، ودستور سياسي ،والحالة الوحيدة التي يُزال فيها هذا التمييز بينهما ،وهو أمر غير مستبعد عنده ، فتحدّث عن (مجتمع الغايات) ،وهي الحالة التي تتحول فيها الجماعة إلى ((كل أخلاقي مطلق)) [١٠٦].

ويوضح ما يقصده بمجتمع، أو ((مملكة الغايات)) بأنه وحدة الموجودات الانسانية العاقلة المختلفة تحت قانون عام واحد ،وأعضاء مملكة الغايات هم الموجودات العاقلة التي يجب على كل واحد منها ان يُعامل نفسه ،والاخرين ، كغاية وليس كوسيلة ،وبإيجاز: إن هؤلاء الاعضاء أعضاء مجتمع، أو مملكة الغايات يتصرفون مع بعضهم البعض بحسب ما يميله عليهم المبدأ الأخلاقي الأسمى[١٠٧] .

ويقوم مفهوم مجتمع الغايات على القانون الاخلاقي المتمثل في الأمر المطلق ومفادهُ : أعمل بحيث تعامل الانسانية في شخصك ، أو في أيّ شخص آخر ، كغاية، وليس كمجرد وسيلة ، أو كما يقول (كانت) : " أفعل الفعل بحيث تعامل الانسانية في شخصك وفي شخص كل إنسان سواك بوصفها دائماً وفي نفس الوقت غاية في ذاتها، ولاتعاملها ابداً كما لو كانت مجرد وسيلة" [١٠٨].

وأن معاملة الانسانية كغاية يقوم أساساً بنظر (كانت) ، على النظر الى الانسانية بوصفها مجتمعاً يتألف من (موجودات عاقلة) للجنس البشري[١٠٩] .

فإن المعقولية هي السمة الأساسية التي تميز الموجودات الانسانية عن الموجودات الأُخرى التي لنا معرفة بها ، ولهذا فإن من الواجب معاملة الموجودات الانسانية كغايات في ذواتها .ولهذا فإن مجتمع الغايات هو مجتمع الانسانية الذي يتألف من الموجودات العاقلة حصراً ،ومن هنا تحّدث (كانت) عن (مملكة شاملة للغايات في ذاتها " الكائنات العاقلة") [١١٠].

ونحن أعضاء في هذه المملكة، ولا نستطيع أن نكون أعضاء فيها حتى نحرص على الاهداء في سلوكنا بمسلمات الحرية كما لو كانت هذه المسلمات قوانين طبيعية (١١١)، وهذا الرجوع الى الحرية ؛لأنها تُمثل الأساس الذي تقوم عليه الأخلاقية الكانتية.

وأكد أيضاً على فكرة أن ((الخير الأسمى بوصفه خيراً جماعياً))؛ ولذلك فإن العقد الاجتماعي عنده يقوم على الجانب الاخلاقي(١١٢) كما ذكرنا سابقاً .

وعليه فإن الدستور الذي يُكتب في ضوء العقد الاجتماعي يُكون مُلزماً وضرورياً؛ لأنه يُتيح إمكان تطبيق القوانين ، فهو أساس المجتمع المدني، وأنهُ يدفع المواطنين والحكام على السواء بالاخذ عملياً بالالزامات القانونية (١١٣). فإن (كانت) يؤكد على ذلك بقوله : " إنّ لحكم جمعاً غفيراً من الخلائق العاقلة قد انعقد إجماعها على المطالبة بقوانين عامة تكفل بقاءها وأن يكن بكل منها نزوع خفي الى التحلل من تلك القوانين ، وان يُنظم دستورهم تنظيماً يؤلف بينهم على الرغم من اختلافهم بسبب تنافر ميولهم " (١١٤).

ويرى ان الفرد حين يُشّرع قوانين لغيره ربما يضُّر به، أما اذا ما شّرع الشعب لنفسه بنفسه ، فلا يُمكن إلاضرار به ،وبذلك يكون أعضاء المجتمع المدني لأي دولة مواطنين ،وصفاتهم القانونية المرتبطة بماهيتهم هي الحرية القانونية بعدم طاعة أي قانون آخر غير القانون المتفق عليه (١١٥).

لذلك يؤكد على أنّهُ يجب أن يكون دستور المجتمع المدني قائماً على عقد أصلي، يرتبط بواسطته الأفراد لكي يؤسسوا ارادة جمعية يوكلون الى تمثيلها سلطاتهم ذات الردع المتبادل(١١٦)؛ لانهُ كما يرى أن نوايا الفضيلة سوف تحقق المطلوب ، إلاّ أنّه لايمكن لمشرع من تحقيق دستور بالقوة وتوجيهه لغايات اخلاقية ؛ لكونهِ لايعجز عن تحقيق دستور اخلاقي فقط ، بل سوف سينهي دستوره السياسي بالكامل ويكون دون أمان (١١٧).

وعليه فإنّ الدستور الجمهوري هو الدستور الوحيد الذي يُطابق حقوق الانسان وهو اصعب الدساتير قياماً ،ويقتضي تطبيقهُ وجود شعب من الملائكة ،ويرى (كانت) أن الناس بما طبعوا عليه من انانية عاجزون عن بلوغ هذا النظام الرفيع (١١٨).

ويضيف في موضوع التشريع قولهُ : " يُمكن ان يتصور " شعب الله " طبقاً لقوانين تنظيمية ، نعني قوانين لايتعلق الامتثال لها بالخلقية بل بشرعية الافعال فقط ، بحيث سيكون

جماعة حقوقية، فيها يكون الله هو المشرع (ومن ثَمْ يكون دستورها هو الثيوقراطية*) ،ولكن البشر بما هم قساوسة يأخذون أوامرهم منه مباشرة ، هم يديرون حكماً أرستقراطياً" (١١٩).

– المواطنة

يفّرق (كانت) بين الرعية والمواطن ، فالرعية تُطيع القوانين والأوامر الحكومية ، فهي تعيش حالة الانفعال والقبول، لأوامر الحاكم على الدوام من دون اعتراض ، اما المواطن فيجب ان تكون عنده حقوق متساوية مع جميع أقرانه أمام القانون الذي يقوم على فكرة الحق الذاتي القبلي للانسان ؛ فالمواطن هو الأساس في بناء المجتمع المدني ،وهو مَن يقوم بتفعيل العقد الاجتماعي ،وهو من يضع الدستور وصياغة القوانين ،ويؤسس النظام الجمهوري ، والمواطنون أعضاء فاعلون وأصحاب صلاحية واختيار في المجتمع المدني ،ويخضعون للقانون بمحض إرادتهم لانهم هم من شرّعوه ،أما إذا احجموا عن الطاعة ، فيكون باستطاعة السلطة السياسية إجبارهم على الطاعة (١٢٠).

فقد عدّ (كانت) المواطنة حصيلة صفات (الحرية القانونية) التي تتحدد في النظام الجمهوري ،والتي شارك في سّنها ، أما (المساواة المدنية) فتكون في إطار العلاقة مع من يملك الحق المشروع في الالتزام الخارجي للأفعال ؛ لينتهي بالقول (بالاستقلال المدني) التي تعرف (بالقوام بالذات) ، او امتلاك الشخصية المدنية(١٢١).

ويرى أن المواطن يجب ألاّ يطيع أيّ قانون غير الذي يكون راضياً عنه ، وهو ما يطلق عليه بالحرية القانونية ،وألاّ يعترف المواطن بأي شخص أسمى، غير الذي يمتاز بالاخلاق ،وهو ما يطلق عليه بالمساواة المدنية ،ويستند المواطن الى حقوقه وقواه كعضو في المجتمع ،ويرفض وصاية اي شخص في قضاياه الحقوقية وهو ما يُطلق عليه بالاستقلال المدني(١٢٢).

ومن جانب آخر فإنّ. المواطنين الموجودين في الدولة السياسية القائمة بالفعل يجدون أنفسهم في حالة الطبيعة الاخلاقية ،ولهم الحق في البقاء على هذا الوضع ؛ لانهُ من التناقض ان تُرغمهم الدولة على الدخول في دولة أخلاقية ؛ لانهُ يتوجب في هذه الحال التحرر من القهر والقسر بالرغم ممّا تتمناه الدولة من أن يكون المواطنون خاضعين لقوانين الفضيلة ، كي لاتحقق وسائل القوة ما تعجز عن تحقيقه وسائل الفضيلة ؛ لان القاضي، على سبيل المثال، بوصفهِ إنساناً لايمكنه من معرفة سرائر المواطنين بعامة ، لذلك يحاجج (كانت) قائلاً ويل للمشرع الذي

يضع دستوراً ذا غايات اخلاقية ، أي : إنّهُ لابد من منع الدولة من التدخل في حرية ضمير المواطن دينياً واخلاقياً؛ لان الدستور هو كفالة حرية ضمائر المواطنين ، فأن سمحت السلطة لنفسها التحكم بضمائر الناس الاخلاقية ، فذلك مناقض للدستور الذي يقّوض دعامة الحكم، وهو الدستور السياسي [١٢٣].

مؤكداً ذلك بقوله " ان القاضي البشري لايستطيع أن ينفذ ببصره الى باطن البشر الآخرين"[١٢٤] . ولا تقوم الدولة الا بشرط وجود مواطنين فعالين ،وهم من يعتمدون على نشاطهم وعملهم الخاص ،لا مواطنين منفعلين يعتمدون في غذائهم وحمايتهم على إرادة غيرهم ، ولايُمكن ان يكون الجميع متساويين في حق التصويت ، اي ان يكونوا مواطنين ،وليسوا مشاركين في الدولة فقط ؛ فالمنفعلون من حقهم أن يُعاملوا مثل سائر المواطنين بموجب قوانين الحرية والمساواة ولكن ليس لهم الحق في أن يشاركو في سنّ قوانين الدولة ، بوصفهم أعضاء فاعلين فيها[١٢٥].

الخاتمة

في ختام البحث تجدر الإشارة إلى أهم النتائج التي توصل اليها الباحث ،والتي تتمحور حول اختلاف رؤية (كانت) عن الفلاسفة الآخرين في تأسيس الدولة (الجمهورية الاخلاقية) ، حيث انفردت جمهوريتهُ بمميزات لم يسبقهُ أحدٌ من الفلاسفة في ذلك ،وهي :

١. الجمهورية التي دعا الى تأسيسها (كانت) ، عّبرت عن روح التنوير الذي يستوجب سيادة (العقل) ،والذي يُعدّ الركيزة الأساس لهُ ،ويستند في الوقت نفسه الى (الحق) الذي يُمثل القانون الاخلاقي المرتبط بالمؤسسات والنظم المجتمعية.
٢. تأكيده على فكرة (النظام السياسي الصالح) والذي يكون لزاماً عليه تثقيف الافراد أخلاقياً، وليس الطلب من الاخلاق تنظيم الدولة تنظيماً صالحاً إذ إنّ السياسي الاخلاقي هو من يُخضع السياسة للأخلاق ، وهو من يستطيع تأسيس حكومة جمهورية حقيقية.
٣. بالرغم من قوله بالطبيعة الشريرة للانسان ، إلاّ أنهُ يرى وجود واعز أخلاقي يدفعه بالإتجاه الإيجابي ، لان العقل يحد من الطبيعة السيئة ،ويُمكّن الإنسان من تجاوز مشاكل المجتمع ، التي تمنع قيام دولة اخلاقية.
٤. يرى (كانت) انهُ بالرغم من أن حالة الطبيعة تتسم بحرب الجميع ضد الجميع ، الا أنها تحفز الناس على تأسيس (الجمهورية الاخلاقية)(بخلق نظام اجتماعي يحكمهُ القانون ، لانهُ يعتبر ذلك واجب الانسانية إتجاه نفسها (واجب خاص) ؛ لكبح الميول السيئة لدى الافراد.
٥. يُخالف (كانت) جميع الفلاسفة القائلين بنظرية العقد الاجتماعي ،والتي هي عندهم مجرد فرضية تأريخية ، أما عنده فهي فكرة للعقل تقوم على مبدأ عقلي اخلاقي ، يقوم على الرضا والقبول كفكرة اخلاقية.
٦. يؤمن (كانت) بالشكل العقلي للدولة ، مستبعداً جميع الأشكال الأخرى ، فالنظام الجمهوري عندهُ هو النظام الوحيد الذي يستحق عنوان الحكومة المدنية ، فهو عنده نظام ينصاع فيه الجميع للقانون ،ويقف دوماً الى جانب الحق ،والحرية ،والعدالة ، وهو نظام مستمر وأن تعاقب عليه الكثير من الحكام المختلفين ،ويمتاز بالتمثيل

النيابي ومبدأ فصل السلطات ، فالجمهورية التي دعا اليها تعارض بطبيعتها الاستبداد ،ويرى (كانت) أيضاً أن مؤسس هذه الدولة يجب أن يكون انساناً اخلاقياً يتحلى بالقيم الخيرة.

٧. دعا (كانت) الى تأسيس حكومة قانونية قوية يتمتع فيها الجميع بالحقوق الطبيعية ،ويستطيع من خلالها الافراد ايجاد سند اساسي للدفاع عن حقوقهم على المستويين الفردي والمجتمعي، ويعني ذلك تأسيس (مجتمع مدني) في ضوء المبدأ الاخلاقي بمعاملة الافراد كغايات ، فالمجتمع المدني عنده هو الاطار العام الذي يساهم في تطبيق الاخلاق الفاضلة ،وعبر عنهُ بأنهُ يساعد العقل العملي في بناء المجتمع المدني.

٨. تميز (كانت) بتفضيله للدستور الجمهوري الذي يرى فيه ، صفاء مصدره لكونهِ مستمداً من المنبع الخالص لفكرة (الحق) ، فضلاً عن تأسيسه على القانون ، لأن استقرار المجتمع المدني ، يكون بوجود الدستور الذي يرتبط (بمجتمع الغايات) ويعني به وحدة الموجودات الانسانية العاقلة المختلفة التي يجب على كل واحد منها أن يُعامل نفسه والاخرين كغاية وليس وسيلة تحت قانون عام (أي الدستور) والذي يكتب في ضوء العقد الاجتماعي ، فيكون ملزماً وضرورياً في الوقت نفسه.

٩. أولى (كانت) أهمية كبرى للمواطن في تأسيس جمهوريتهِ ، فيجب أن تكون لهُ حقوق متساوية مع أقرانه أمام (القانون) القائم على فكرة الحق الذاتي القبلي للانسان، والمواطن عندهُ اللبنةَ الأساس في تأسيس الدولة ، فهو من يُفّعل العقد الاجتماعي ،وهو من يضع الدستور ،ويصوغ القوانين ويساهم في بناء المجتمع المدني ، فيكون فيه فعالاً وصاحب قرار وأختيار ؛ ليعتبر بعدها المواطنة حصيلة صفات (الحرية القانونية) التي تتحدد في النظام الجمهوري الذي شارك في سنّه.

هوامش البحث

(١) يُنظر : ديلو ، ستيفن . م– التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني – ترجمة : د. فريال حسن – مكتبة مدبولي– القاهرة – ج٢– ط١ –٢٠٠٨ –ص١٠٤.

(٢) كنط ، عمانؤيل – نقد العقل المحض – ترجمة : موسى وهبة – مركز الانماء القومي – بيروت – بلا تأريخ – ص٢٨٠.

(٣) يُنظر : كانت ، ايمانوئيل – مقالة ماهو التنوير – ترجمة : عبد الغفار مكاوي – مجلة اوراق فلسفية – العدد (٦) يوليو ٢٠٠٢–القاهرة–ص٨٢.

(٤) يُنظر : كانط ، ايمانوئيل – الدين في حدود مجرد العقل – ترجمة: فتحي المسكيني – جداول للنشر – بيروت – ٢٠١٢ –ص١٦٧.

(٥) يُنظر : هاسنر ، بيير – عمانوئيل كانت – ضمن كتاب تأريخ الفلسفة السياسية – ليوشتراوس ، وجوزيف كروبسي – المشروع القومي للترجمة – المجلس الاعلى للثقافة – القاهرة –ج٢ –٢٠٠٥– ص١٦٩.

(٦) يُنظر : كانت ، إيمانؤيل – مشروع للسلام الدائم – ترجمة : عثمان امين – المركز القومي للترجمة – سلسلة ميراث الترجمة – العدد ٩٨٧ / ٢–ط٢ –٢٠٠٩ –القاهرة – ص٧٩.

(٧) كنط ، عمانؤيل – نقد العقل المحض – مصدر سابق – ص٢٧٨.

(٨) يُنظر: هاسنر ، بيير – عمانوئيل كانت – مصدر سابق– ص١٧٦.

(٩) يُنظر: ديلو، ستيفن .م–التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني – مصدر سابق– ص٩٥–٩٨.

(١٠) يُنظر : كانت ، إيمانؤيل – مشروع للسلام الدائم – مصدر سابق– ص٧٨–٧٩.

* المكيافيللية : مصطلح مشتق من اسم المفكر الايطالي نيقولا مكياقلي (١٤٦٩–١٥٢٧) وهو مصطلح يُطلق على السياسي الذي لا يولي القيم الاخلاقية أي اعتبار ويتصرف دون اكتراث للحق والاخلاق. للتفصيلات يراجع : احمد ، كمال مظهر – مكيافلي والمكيافيللية – منشورات دائرة الشؤون الثقافية والنشر – بغداد – ١٩٨٥.

(١١).يُنظر : توشار ، جان – تأريخ الافكار السياسية / من عصر النهضة الى عصر الانوار – ترجمة : ناجي الدرواشة – دار التكوين – دمشق– ٢٠١٠ – ط١ –ص٦٤٤.

(١٢) يُنظر : هاسنر بيير – عمانوئيل كانت – مصدر سابق–ص١٩٧.

(١٣) ينظر : كانط ، ايمانؤيل – الدين في حدود مجرد العقل – مصدر سابق– ص١٦٧.

(١٤) يُنظر : ديلو ، ستيفن . م–مصدر سابق– ص٩٩–١٠٠.

(١٥) ينظر : كانط ، أيمانؤيل – الدين في حدود مجرد العقل – مصدر سابق – ص١٦٨.

(١٦) يُنظر : هاسنر بيير – عمانوئيل كانت – مصدر سابق– ص١٧٢–١٨٤.

(١٧) كانت ، ايمانؤيل – مشروع للسلام الدائم – مصدر سابق– ص٨٧–٨٨.

(١٨) يُنظر : هاسنر ، بيير– عمانوئيل كانت – مصدر سابق– ص١٨٤.

(١٩) يُنظر : وزادة ، طيبة ماهر – فلسفة (كانت) التربوية – تعريب: عبد الرحمن العلوي – دار الهادي – بيروت – ط١ – ٢٠٠١ – ص١٨٢.

(٢٠) يُنظر : توشار ، جان – تأريخ الافكار السياسية – مصدر سابق– ص٦٤٤.

(٢١) يُنظر : المصباحي ، محمد – من أجل حداثة متعددة الاصوات – دار الطليعة للطباعة والنشر – بيروت – ط١ – ٢٠١٠ – ص١٩.

(٢٢) يُنظر : كانت ، إيمانوئيل – مقالة ما هو التنوير – مصدر سابق – ص٨٣-٨٤.

(٢٣) يُنظر : المصباحي ، محمد – من اجل حداثة متعددة الاصوات – مصدر سابق– ص١٩.

(٢٤) يُنظر : كانت، إيمانوئيل – مشروع للسلام الدائم – مصدر سابق– ص٧٧.

(٢٥) يُنظر : كانط ، إيمانوئيل – الدين في حدود مجرد العقل – مصدر سابق– ص٦٨.

(٢٦) يُنظر : المصدر السابق– ص٨٣-٨٤.

(٢٧) يُنظر : بدوي ، عبد الرحمن – فلسفة الدين والتربية عند كانت – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت – ط١– ١٩٨٠ –ص١٩.

(٢٨) يُنظر : كانت ، إيمانوئيل – مشروع للسلام الدائم – مصدر سابق – ص٥٤.

(٢٩) يُنظر : بدوي ، عبد الرحمن – فلسفة الدين والتربية عند كانت – مصدر سابق– ص٦١.

(٣٠) ينظر : المحمودي ، السيد علي – فلسفة كانت السياسية / الفكر السياسي في حقلي الفلسفة النظرية وفلسفة الاخلاق – ترجمة : عبد الرحمن العلوي – دار الهادي – بيروت – ص١٦٤.

(٣١) يُنظر : كانط ، ايمانوئيل – الدين في حدود مجرد العقل – مصدر سابق– ص٦٧.

(٣٢) يُنظر : بدوي ، عبد الرحمن – فلسفة الدين والتربية عند كانت–ص٦٣.

(٣٣) يُنظر : كانت ، إيمانوئيل – مشروع للسلام الدائم – مصدر سابق– ص٣٩.

(٣٤) يُنظر : كانط ، عمانوئيل – الدين في حدود مجرد العقل – ص٨٤-٨٥.

(٣٥) يُنظر : المصدر السابق– ص١٦٣-١٦٤.

(٣٦) المصدر السابق– ص١٦٣.

(٣٧) المصدر السابق– ص١٦٤.

(٣٨) ينظر : المصدر السابق – ص١٦٦.

(٣٩) كانت ، إيمانوئيل – مشروع للسلام الدائم – ص٣٣.

(٤٠) يُنظر : المصدر السابق نفس الصفحة.

(٤١) يُنظر : ديلو ، ستيفن ، م– التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني – مصدر سابق– ص١٠٤.

(٤٢) يُنظر : المحمودي ، السيد علي – فلسفة كانت السياسية – مصدر سابق–ص١٦٤.

(٤٣) يُنظر : ديلو ، ستيفن .م– التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني –مصدر سابق– ص١٠٥.

(٤٤) يُنظر : كانط ، إيمانوئيل – الدين في حدود مجرد العقل – مصدر سابق– ص١٦٧.

(٤٥) ينظر : بدوي ، عبد الرحمن – فلسفة الدين والتربية عند كانت – مصدر سابق– ص٦٤.

(٤٦) يُنظر : هاسنر ، بيير – عمانوئيل كانت – مصدر سابق– ص١٩٦.

(٤٧) يُنظر : المحمودي ، السيد علي – فلسفة كانت السياسية – مصدر سابق– ص٣٠٠-٣٠٦.

(٤٨) ينظر : سليمان ، جمال محمد احمد – (ايمانوئيل كانط – انطولوجيا الوجود) – اشراف : احمد عبد الحليم – دار التنوير – ٢٠٠٩ – ص٤٣٨.

(٤٩) ينظر : كانت ، ايمانوئيل – مشروع للسلام الدائم – مصدر سابق– ص١٦٧.

(٥٠) ينظر : المحمودي ، السيد علي – فلسفة كانت السياسية – مصدر سابق– ص٣٠٢–٣٠٥.

(٥١) يُنظر : توشار ، جان – تاريخ الافكار السياسية – مصدر سابق– ص٦٤٣.

(٥٢) John Christian ; Social and Political Philosophg. London Routedge . Toglor and Francis Croup, ٢٠٠٢.p.٥٠.

(٥٣) يُنظر : المحمودي ، السيد علي – فلسفة السياسة عند كانت – مصدر سابق– ص٣٠٥–٣٠٦.

(٥٤) يُنظر : كانت ، ايمانوئيل – الدين في حدود مجرد العقل – مصدر سابق– ص١٦٤.

(٥٥) يُنظر : هاسنر ببير – عمانوئيل كانت – مصدر سابق– ص١٦٨.

(٥٦) يُنظر : كانت ، ايمانوئيل – الدين في حدود مجرد العقل – مصدر سابق –ص١٦٦–١٦٧.

(٥٧) المصدر السابق نفسه – ص١٦٦.

(٥٨) المصدر السابق نفسه – ص١٦٥.

(٥٩) Haward williams ; Liberty , Equality , and Inde Pendence – core conceats in kant's Political philosophy ; in : Graham Bird (ed.) , A Companion to Kant . Blackwell Publishing , Ltd, ٢٠٠٦, pp.٣٧١-٣٧٩.

(٦٠) يُنظر : هاسنر ، ببير – عمانوئيل كانت – مصدر سابق– ص١٩٦.

(٦١) يُنظر : بدوي ، عبد الرحمن – امانؤيل كانت / فلسفة القانون والسياسة – وكالة المطبوعات – الكويت – ١٩٧٩ – ص١٢٣–١٢٤.

(٦٢) يُنظر ، المحمودي ، السيد علي – فسلفة السياسة عند كانت – مصدر سابق– ص٣٢٦–٣٢٧.

(٦٣) يُنظر : هاسنر ، ببير – إيمانوئيل كانت – مصدر سابق– ص١٩٧.

(٦٤) يُنظر : كانت ، إيمانؤيل – مشروع للسلام الدائم –مصدر سابق –ص٤١.

(٦٥) يُنظر : بدوي ، عبد الرحمن – فلسفة الدين والتربية عند كانت– مصدر سابق – ص٦١–٦٢.

(٦٦) يُنظر : كانت ، عمانؤيل – مشروع للسلام الدائم– مصدر سابق – ص٩٢.

(٦٧) يُنظر : ديلو ، ستيفين .م– التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني – مصدر سابق– ص١٠٤.

(٦٨) يُنظر : كانت ، إيمانؤيل – مشروع للسلام الدائم– مصدر سابق – ص٧٧.

(٦٩) يُنظر : المحمودي ، السيد علي – فلسفة السياسة عند كانت – مصدر سابق– ص٣١١.

(٧٠) كانت ، إيمانؤيل – مشروع للسلام الدائم – مصدر سابق– ص٧٧.

(٧١) يُنظر : بدوي عبد الرحمن – فلسفة الدين والتربية عند كانت – مصدر سابق– ص٦٢.

(٧٢) يُنظر : كانت ، ايمانؤيل – مشروع للسلام الدائم– مصدر سابق – ص٧٨.

(٧٣) يُنظر : بدوي ، عبد الرحمن – ايمانؤيل كانت / فلسفة القانون والسياسة–مصدر سابق – ص١٢٤.

(٧٤) يُنظر : رؤوف ، عماد عبد السلام – كانت / ملامح عن حياته واعماله الفكرية – الموسوعة الصغيرة – العدد (١٧٦) – دائرة الشؤون الثقافية العامة – بغداد –١٩٨٦ –ص٥٠–٥١.

(٧٥) يُنظر : كانط ، إيمانؤيل – الدين في حدود مجرد العقل – مصدر سابق– ص١٦٨.

(٧٦) يُنظر : بدوي ، عبد الرحمن – فلسفة الدين والتربية عن كانت– مصدر سابق – ص٦٤.

(٧٧) كانط ، ايمانوئيل – الدين في حدود مجرد العقل – مصدر سابق – ص١٧٠.

(٧٨) يُنظر : المحمودي ، السيد علي – فلسفة السياسة عند كانت – مصدر سابق– ص٣٣٨.

(٧٩) يُنظر : ديلو ستيفن .م – التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني – مصدر سابق– ص١٠٥.

(٨٠) يُنظر : كانط ، إيمانؤيل – الدين في حدود مجرد العقل – مصدر سابق– ص١٦٣.

(٨١) يُنظر : ديلو ، ستيفن .م – التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني–مصدر سابق – ص١٠٢–١٠٨.

(٨٢) كانط ، إيمانؤيل – الدين في حدود مجرد العقل–مصدر سابق – ص١٦٨.

(٨٣) يُنظر : المحمودي ، السيد علي – فلسفة كانت السياسية – مصدر سابق– ص٢٨٩.

(٨٤) يُنظر : ديلو ، ستيفن .م – التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني – مصدر سابق– ص١٠٤.

(٨٥) يُنظر : الخطابي ، عز الدين – اسئلة الحداثة ورهاناتها في المجتمع والسياسة والتربية – منشورات الاختلاف – الجزائر – ط١ –٢٠٠٩ –ص٩٧.

(٨٦) ينظر : بدوي ، عبد الرحمن – فلسفة الدين والتربية عند كانت – مصدر سابق– ص٦٢.

(٨٧) يُنظر : ديلو ، ستيفن . م، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني – مصدر سابق– ص١١٣.

(٨٨) يُنظر : بدوي ، عبد الرحمن – فلسفة الدين التربية عند كانت – مصدر سابق – ص٦٢–٦٣ .

(٨٩) يُنظر : كانط ، إيمانؤيل – الدين في حدود مجرد العقل – مصدر سابق – ص١٦٥.

(٩٠) المصدر السابق – ص١٦٥.

(٩١) كانت ، إيمانؤيل – مشروع للسلام الدائم–مصدر سابق– ص٣٩.

(٩٢) يُنظر : المحمودي ، السيد علي – فلسفة كانت السياسية – مصدر سابق– ص٢٩٤.

(٩٣) يُنظر : ديلو، ستيفن .م– التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني – مصدر سابق– ص١٠٥–١٠٦.

(٩٤) يُنظر : هاسنر ، بيير – إيمانوئيل كانت – مصدر سابق– ص١٧١.

(٩٥) يُنظر : ديلو ، ستفين .م – التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني– مصدر سابق – ص١٠٥.

(٩٦) كانت ، إيمانوئيل – الدين في حدود مجرد العقل – مصدر سابق– ص١٧١.

(٩٧) يُنظر : هاسنر ، بيير – عمانوئيل كانت – مصدر سابق – ص١٧١.

(٩٨) يُنظر : ديلو ستيفين . م – التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني –مصدر سابق – ص١٠٥.

(٩٩) يُنظر : رؤوف ، عماد عبد السلام – كانت – مصدر سابق– ص٤٦–٤٨.

(١٠٠) كانت ، إيمانوئيل – مشروع للسلام الدائم – مصدر سابق– ص٤٤.

(١٠١) يُنظر : ديلو ، ستيفين – التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني– مصدر سابق– ص١٠١.

(١٠٢) يُنظر : المحمودي ، السيد علي – فلسفة كانت السياسية – مصدر سابق– ص٣١١–٣١٢.

(١٠٣) كانت ، إيمانوئيل – مشروع السلام الدائم – مصدر سابق– ص٤١-٤٢.

(١٠٤) يُنظر : رؤوف ، عماد عبد السلام – كانت – مصدر سابق– ص٣٨-٤٥.

(١٠٥) يُنظر : كانت ، عمانوئيل – الدين في حدود مجرد العقل – مصدر سابق – ص١٦٨.

(١٠٦) المصدر السابق– ص١٦٤-١٦٥.

(١٠٧) Thomas E. Hill ; Kant's Ethics . oxford, Black well publishing Ltd , ٢٠٠٩, P.١٠٧.

(١٠٨) كانت ، أمانؤيل – تأسيس ميتافيزيقا الاخلاق – ترجمة : عبد الغفار مكاوي – منشورات الجمل – كولونيا – ط١– ٢٠٠٣– ص ١٠٨-١٠٩.

(١٠٩) Richard Dean ; The Formula of Humanity as an End in Itsef, In : Thomas E.Hill (ed.) ; The Blak well Guideto Kant's Ethics . United Kingdom , Black well Publi shing Ltd, ٢٠٠٩, P.٨٣.

(١١٠) يُنظر : كانت ، أمانؤيل – تأسيس ميتافيزيقا الاخلاق – مصدر سابق– ص١٣١.

(١١١) المصدر السابق– نفس الصفحة .

(١١٢) يُنظر : كانت ، عمانوئيل – الدين في حدود مجرد العقل – مصدر سابق – ص١٦٧.

(١١٣) يُنظر : المحمودي ، السيد علي – فلسفة كانت السياسية – مصدر سابق– ص٣٠٦-٣٠٧.

(١١٤) كانت ، إيمانوئيل – مشروع للسلام الدائم – مصدر سابق– ص٧٨.

(١١٥) يُنظر : بدوي ، عبد الرحمن – امانوئيل كانت / فلسفة القانون والسياسة – مصدر سابق– ص٩٥.

(١١٦) يُنظر : هانسر ، بيير – عمانوئيل كانت – مصدر سابق– ص١٩٧.

(١١٧) يُنظر : كانت ، عمانوئيل – الدين في حدود مجرد العقل – مصدر سابق– ص١٦٤.

(١١٨) يُنظر : كانت ، ايمانؤيل – مشروع للسلام الدائم – مصدر سابق– ص٧٧.

* الثيوقراطية : (وهي نظرية الحق المقدس) والتي تنص على أن تأسيس الدولة وتنصيب الحاكم فيها يكون بأمر من الله . للتفصيلات يراجع : بسيوني ، عبد الغني – النظم السياسية – منشأة المعارف– الاسكندرية – ط٢ – ٢٠٠٢– ص١٩-٣٦.

(١١٩) كانط ، إيمانوئيل – الدين في حدود مجرد العقل –مصدر سابق– ص١٧٠.

(١٢٠) يُنظر : المحمودي ، السيد علي – فسلفة كانت السياسية – مصدر سابق – ص٣١٣-٣١٤.

(١٢١) يُنظر : مصباح ، صالح – فلسفة الحداثة الليبرالية الكلاسيكية من هوبز الى كانط – جداول – بيروت – ط١ –٢٠١١ – ص١٩٢-١٩٣.

(١٢٢) يُنظر : المحمودي ، السيد علي– فلسفة كانت السياسية – مصدر السابق– ص٣١٤.

(١٢٣) يُنظر : بدوي ، عبد الرحمن – فسلفة الدين والتربية عند كانت – مصدر سابق– ص٦٢-٦٣.

(١٢٤) كانط ، إيمانوئيل – الدين في حدود مجرد العقل – مصدر سابق– ص١٦٤.

(١٢٥) يُنظر : بدوي ، عبد الرحمن – امانوئيل كانت / فلسفة القانون والسياسة – مصدر سابق– ص٩٥.

المصادر والمراجع

أولاً : العربية

- احمد ، كمال مظهر – ميكاڤلي والمكياڤيللة – منشورات دائرة الشؤون الثقافية والنشر –بغداد –١٩٨٥.
- بدوي ، عبد الرحمن – فلسلفة الدين والتربية عند كنت – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت – ط١ –١٩٨٠.
- بدوي ، عبد الرحمن – أمانؤيل كانت / فلسفة القانون والسياسة – وكالة المطبوعات – الكويت – ١٩٧٩.
- بسيوني ، عبد الغني – النظم السياسية – منشأة المعارف – الاسكندرية – ط٢– ٢٠٠٢.
- توشار ، جان – تأريخ الأفكار السياسية / من عصر النهضة الى عصر الانوار – ترجمة : ناجي الدراوشة – دار التكوين – دمشق– ط١–٢٠١٠.
- الخطابي ، عز الدين – أسئلة الحاثة ورهاناتها في المجتمع والسياسة والتربية – منشورات الاختلاف – الجزائر – ط١ – ٢٠٠٩.
- ديلو ، ستيفن ، م– التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني – ترجمة : د. فريال حسن – مكتبة مدبولي – القاهرة – ج٢ – ط١–٢٠٠٨.
- رؤوف ، عماد عبد السلام – كانت / ملامح عن حياته واعماله الفكرية – الموسوعة الصغيرة – العدد (١٧٦) دائرة الشؤون الثقافية العامة – بغداد –١٩٨٦.
- سليمان ، جمال محمد احمد (ايمانؤيل كانط – انطولوجيا الوجود)– اشراف : احمد عبد الحليم – دار التنوير – ٢٠٠٩.
- كانت ، ايمانوئيل – مقالة ما هو التنوير – ترجمة : عبد الغفار مكاوي – مجلة اوراق فلسفية – العدد (٦) – يوليو ٢٠٠٢ – القاهرة.
- كانت ، إيمانؤيل – مشروع للسلام الدائم – ترجمة : عثمان أمين – المركز القومي للترجمة – سلسلة ميراث الترجمة – العدد ٢/٩٨٧– ط٢ – ٢٠٠٩ – القاهرة.
- كانت ، أمانؤيل – تأسيس ميتافيزيقا الاخلاق – ترجمة : عبد الغفار مكاوي – الدار القومية للطباعة – القاهرة – ١٩٦٥.
- كانط ، ايمانوئيل – الدين في حدود جرد العقل – ترجمة : فتحي المسكيني – جداول للنشر – بيروت – ٢٠١٢.
- كنط ، عمانؤيل – نقد العقل المحض – ترجمة : موسى وهبة – مركز الانماء القومي – بيروت – بلا تأريخ.
- مصباح ، صالح – فلسفة الحداثة الليبرالية الكلاسيكية من هوبز الى كانط – جداول – بيروت – ط١– ٢٠١١.
- المحمودي ، السيد علي – فلسفة كانت السياسية / الفكر السياسي في حقلي الفلسفة النظرية وفلسفة الاخلاق – ترجمة : عبد الرحمن العلوي – دار الهادي – بيروت.
- المصباحي ، محمد – من أجل حداث متعددة الاصوات – دار الطليعة للطباعة والنشر – بيروت – ط١ – ٢٠١٠.

- هاسنر ، بيير – عمانوئيل كانت – ضمن كتاب تأريخ الفلسفة السياسية – ليوشتراوس ، وجوزيف كروبسي – المشروع القومي للترجمة – المجلس الاعلى لثقافة – القاهرة – ج٢–٢٠٠٥.
- وزادة ، طيبة ماهر – فلسفة (كانت) التربوية – تعريب : عبد الرحمن العلوي – دار الهادي – بيروت – ط١ – ٢٠٠١.

ثانياً : الأجنبية

- Christian , John ; Social and Political Philosophy – London Routedge . Toglor and Francis Crou ,p,٢٠٠٢.
- Dean, Richard ; The Formula of Humanity as an End in Itsef , In : Thomas E.Hill (ed) ; The Blak well Guide to Kant's Ethics. United Kingdom, Black well Publi Shing Ltd , ٢٠٠٩.
- Hill , Thomas ; Kant's . Oxford, Black well Publishing Ltd, ٢٠٠٩.
- Williams, Hayward ; Liberty , Equality, and Inde Pendencecore Conceats in Black well Publi Shing , Ltd, ٢٠٠٦.